المخزون في الولايات المتحدة واستمرار الزيادات في أسعار فول الصويا.

وتبدو صورة البذور الزيتية مختلفة بعض الشئ. ففي السنوات القليلة الماضية، تحسنت الأسعار بصورة مطردة من المستويات المنخفضة التي سجلتها في ١٩٩٩–٢٠٠٠، وقد استجاب المنتجون بتحقيق زيادات ضخمة في الإنتاج.

وانطلقت الزيادة في الأسعار بالدرجة الأولى نتيجة للنمو المطرد في الطلب الذي تجاوز بكثير التوسع في الإمدادات.

ومن المتوقع مع قوة الطلب والانخفاض النسبي في مستويات المخزونات، استمرار الإنتاج العالمي والأسعار الخاصة بمنتجات المحاصيل الزيتية في الارتفاع في المدى القصير.

الاتجاهات الأخيرة في الأسعار العالمية لبعض السلع، ١٩٩١-٢٠٠٣

السكر

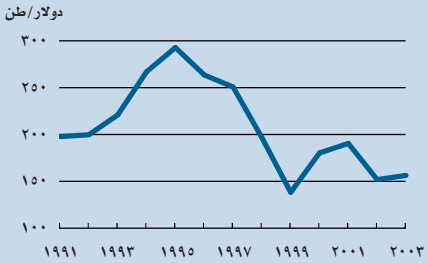

المشروبات الخفيفة الاستوائية

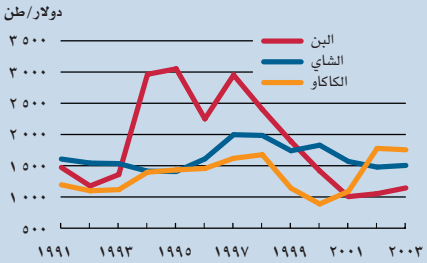

اللحوم ومنتجات اللحوم

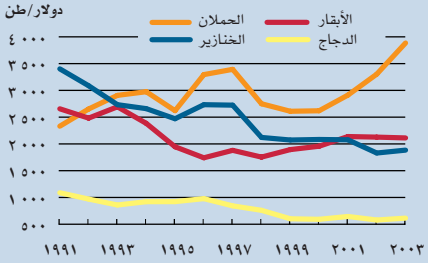

الحبوب

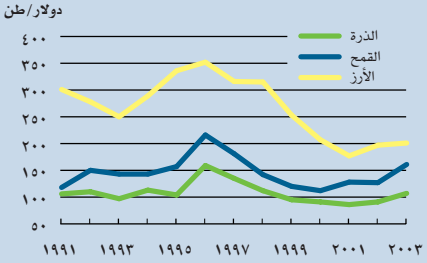

الألياف

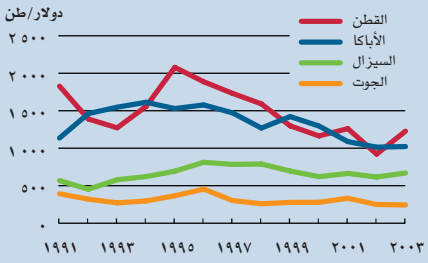

البذور الزيتية والزيوت/الدهون والكسب/المساحيق

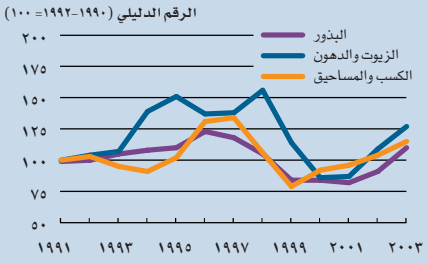

الفاكهة

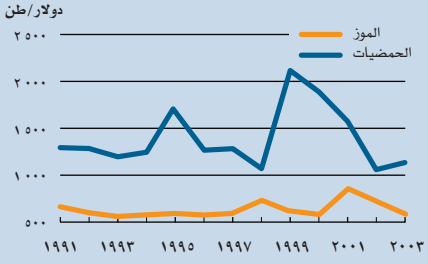

منتجات الألبان

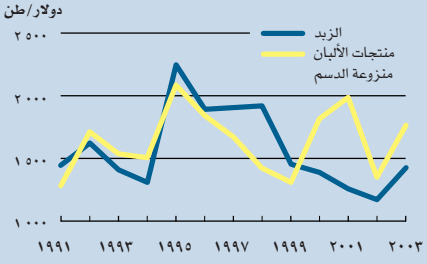

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

أسعار منتجات الألبان في إرتفاع مطرد إلا أن الأمراض الحيوانية تصيب أسواق اللحوم بالاضطراب

يعتبر توازن الأسواق في الوقت الحاضر مواتيا لأسعار منتجات الألبان. وقد زادت الأسعار الدولية في الأشهر الأخيرة نتيجة لضعف إمدادات التصدير والطلب القوي على الواردات. ومن المتوقع استمرار ارتفاع الأسعار في ٢٠٠٤.

ومن ناحية أخرى، فإن السوق الدولية للحوم مازالت تعاني من الاضطراب نتيجة للإصابات بالأمراض الحيوانية. وخلال النصف الأول من عام ٢٠٠٤، تأثر ما يقرب من ثلث الصادرات العالمية من اللحوم نتيجة للإصابة بأنفلونزا الطيور أو بالحالات المحددة من الإعتلال المخي الإسفنجي في الأبقار. وتؤدي حالات الحظر على الواردات من الدواجن ولحوم الأبقار من البلدان المتضررة من الأمراض الحيوانية إلى ارتفاع الأسعار بالنسبة للمنتجات الناشئة في المناطق الخالية من الأمراض. كذلك أدت إمدادات التصدير المقيدة من اللحوم إلى ارتفاع الأسعار ومنتجات البروتين الحيواني الأخرى.

استمرار الانخفاض القائم منذ فترة طويلة

يبدو، بصفة عامة، أن التوازن بين العرض والطلب على السلع الزراعية قد تحسن ومعه تحسنت آفاق أسعار السلع بعد الانخفاض الحاد والمستمر خلال أواخر التسعينات. وعلى الرغم من الزيادة الأخيرة، فإن أسعار السلع الزراعية ظلت، مع ذلك، قريبة من المستويات المنخفضة التاريخية بصفة عامة واستمر انخفاضها القائم منذ فترة طويلة بالمقارنة بأسعار السلع المصنعة.

ويجري تحليل هذا الاتجاه الهبوطي المزمن باستفاضة في الأقسام التالية من هذا التقرير. أما فيما يتعلق بأحدث المعلومات المتعلقة بأسعار السلع والتجارة، فيحال القراء إلى الصفحات الخاصة بقسم السلع والتجارة على موقع المنظمة على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: .http://www.fao.org/es/ESC/en/index.html

الظروف الراهنة والتطورات الأخيرة في أسواق السلع الزراعية

بعد انخفاض شديد طال أمده في أسعار الكثير من السلع الزراعية ووصولها إلى أدنى مستوياتها التاريخية من أواخر التسعينات وحتى ٢٠٠١، انتعشت الأسعار في الأسواق العالمية، أو على الأقل ثبتت على وضعها، خلال العامين الأخيرين.

ويعكس الانتعاش الأخير ما حدث من انخفاض في إمدادات بعض السلع وزيادة الطلب على البعض الآخر حيث استجابت الأسواق للزيادة المزمنة في الإمدادات وانخفاض الأسعار نتيجة للتغيرات في التقانة، وأفضليات المستهلكين، وهياكل السوق، والسياسات والمؤسسات. وقد أسهمت طائفة من العوامل القصيرة الأجل في الانتعاش، بما في ذلك ضعف سعر الصرف الخاص بدولار الولايات المتحدة الذي كان يسيطر على أسعار الكثير من السلع.

الانتعاش الهش بالنسبة للمشروبات الخفيفة الاستوائية والسكر

فيما بين ١٩٩٧ و٢٠٠١، انخفضت أسعار البن بنحو ٧٠ في المائة، حيث انحدرت الأسعار إلى ما دون تكاليف الإنتاج في الكثير من البلدان. وقد أدى هذا الانخفاض الحاد إلى أن تصبح أسعار البن أقل مما كانت عليه منذ ٣٠ عاما، حتى بالأرقام الإسمية، وتسببت في حدوث طوارئ غذائية في العديد من البلدان في أفريقيا وأمريكا الوسطى التي تعتمد بشدة على صادرات البن. وقد إزدادت أسعار البن تدريجيا خلال العامين الماضيين، حيث استجاب المنتجون ولاسيما في أمريكا اللاتينية لانخفاض الأسعار بخفض الإمدادات.

وسارت أسعار الكاكاو في اتجاه مماثل إلا أنها انتعشت في وقت مبكر ابتداء من عام ٢٠٠٠. غير أن انتعاش أسعار الكاكاو بدأ في التعثر في أواخر ٢٠٠٣، بالنظر إلى أن الإمدادات بدأت في الزيادة من جديد. وقد ضعفت السوق مرة أخرى نتيجة للتنافس من "معادلات زبد الكاكاو" حيث بدأ الاتحاد الأوروبي في التخفيف من قواعده الخاصة باستخدام الدهون المستخرجة من مصادر أخرى لتحل محل زبد الكاكاو في الشيكولاته.

وتعرضت أسعار الشاي أيضا للضغوط، حيث زاد الإنتاج عن النمو في الطلب ووصل إلى مستوياته القياسية في ٢٠٠٣.

وقد استمر الإنتاج ومخزون الفوائض الرئيسية أيضا في الضغط على أسعار السكر العالمية في النصف الثاني من السنة المحصولية ٢٠٠٣/٢٠٠٤.

أسعار المنتجات البستانية تظل حساسة لتوازن السوق

أدت زيادة الإمدادات من أمريكا اللاتينية وكساد الطلب إلى انخفاض أسعار الموز في ٢٠٠٣. كما تأثرت، بصورة مماثلة، أسعار عصير البرتقال المركز المجمد، وإن كانت أسعار الفاكهة الطازجة قد إزدادت نتيجة لانخفاض الإنتاج. وعلى الرغم من أن نمو الطلب كان كبيرا بالنسبة للفاكهة الاستوائية، فإن مستويات الأسعار ظلت حساسة لتوازن السوق.

إزدهار الألياف والمواد الخام

كان التحول في اتجاهات أسعار معظم المواد الخام الزراعية أقل حدة وكان التباين أكبر فيما بين السلع المختلفة. ومع ذلك، فقد نشأ نمط انتعاش مماثل بصورة عامة في معظم الحالات.

وقد استفادت أسعار القطن والمطاط والجوت والسيزال والأباكا مؤخرا من الطلب الكبير وانخفاض النمو في الإمدادات. ومن ناحية أخرى، انخفضت أسعار الجلود الكبيرة والصغيرة خلال ٢٠٠٣ نتيجة لضعف الطلب وزيادة الإمدادات.

الحبوب والمحاصيل الزيتية تسجل زيادات

ارتفعت الأسعار الدولية لمعظم الحبوب خلال النصف الثاني من ٢٠٠٣، مما يعكس ظروف السوق المتأزمة. وفيما يتعلق بالأرز، تفاقم التأزم نتيجة لفرض قيود على الصادرات في الهند وميانمار. وبالنسبة للقمح، أشعل الانخفاض في الإمدادات المعدة للتصدير في الاتحاد الأوروبي ورابطة الدول المستقلة الارتفاع في الأسعار. واستمرت أسعار الحبوب الخشنة في الحصول على دعم قوي من الانخفاض الشديد في الصادرات في الصين، والانخفاض شبه القياسي في

التأثيرات تختلف بالنسبة لكل من السلع والبلدان

على الرغم من الانخفاض الذي شهدته الأسعار الحقيقية لجميع السلع الزراعية، خلال الأربعين عاما الماضية، فإن معدل الانخفاض تباين من سلعة لأخرى. فقد تعرضت المواد الخام والمشروبات الخفيفة الاستوائية والمحاصيل الزيتية والحبوب لأشد الانخفاضات. وكان الانخفاض في الأسعار الحقيقية أقل حدة بالنسبة للمنتجات البستانية واللحوم ومنتجات الألبان. وقد نجحت بعض البلدان النامية في الاستفادة من هذه الاتجاهات من خلال تحويل الإنتاج والتجارة إلى هذه القطاعات ذات القيمة الأعلى. واستطاعت هذه البلدان، بفضل ذلك، الحد من اعتمادها على منتجات انخفضت أسعارها بصورة أكثر حدة وظلت في حالة تقلبات شديدة.

وكانت البلدان التي نجحت في ذلك، في معظمها، هي البلدان النامية الأكثر تقدما ورخاء. فقد استطاعت البلدان النامية غير أقل البلدان نموا مضاعفة نصيبها من المنتجات البستانية واللحوم ومنتجات الألبان في صادراتها الزراعية. وفي نفس الوقت، استطاعت أن تخفض من اعتمادها على المشروبات الخفيفة الاستوائية والمواد الخام، مما أدى إلى خفض نصيب هذه المنتجات في مجموع صادراتها الزراعية من أكثر من ٥٥ في المائة في أوائل الستينات إلى نحو ٣٠ في المائة في ١٩٩٩–٢٠٠١. أما في أقل البلدان نموا، فقد زاد الاعتماد على هذه المنتجات في الحصول على عائدات تصدير المنتجات الزراعية من ٥٩ في المائة إلى ٧٢ في المائة خلال نفس الفترة.

ويعتمد الكثير من أقل البلدان نموا اعتمادا كبيرا على عدد قليل من السلع التي انخفضت أسعارها بشدة، بل وخضعت لتقلبات شديدة، الأمر الذي زاد من تعقيد التخطيط الاقتصادي والتنمية. وعلى مدى الأربعين عاما الماضية، كانت أكثر الأسعار تقلبا هي أسعار المشروبات الخفيفة الاستوائية والمواد الخام – وهي نفس مجموعة السلع التي تعرضت لبعض من أشد الانخفاضات طويلة الأجل. وإجمالا، كان الانحراف عن المستوى العام في السلع الزراعية التي تتاجر فيها أقل البلدان نموا والبلدان النامية الأخرى، أعلى منه في السلع التي تتاجر فيها البلدان المتقدمة، سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات.

أسعار السلع الزراعية، ١٩٦١–٢٠٠٢

انخفضت الأسعار الحقيقية* للسلع الزراعية بنحو ٥٠ في المائة، خلال الأربعين عاما الماضية، حتى على الرغم من ارتفاع الأسعار الإسمية. وقد تباطأ كلا الاتجاهين منذ الثمانينات.

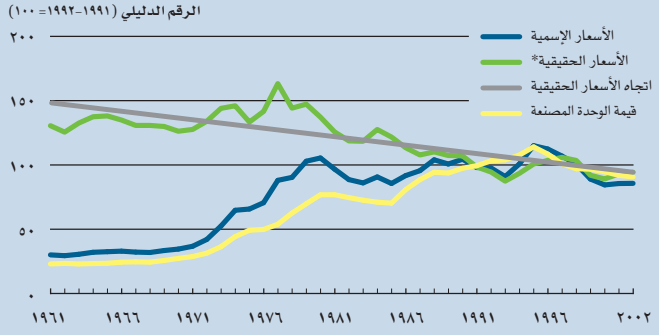

* الأسعار الحقيقية مخفضة بحسب قيم وحدة التصدير من جميع صادرات البضائع.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

التركيبة المتغيرة لمجموعات السلع في مجموع الصادرات الزراعية، بحسب تجمعات البلدان

استطاعت البلدان النامية الأكثر تقدما أن تخفض من اعتمادها على المشروبات الخفيفة الاستوائية، والمواد الخام، والسكر، التي كانت أسعارها قد تعرضت لانخفاضات حادة في الأسواق العالمية. إلا أن أقل البلدان نموا أصبحت أكثر اعتمادا على هذه السلع.

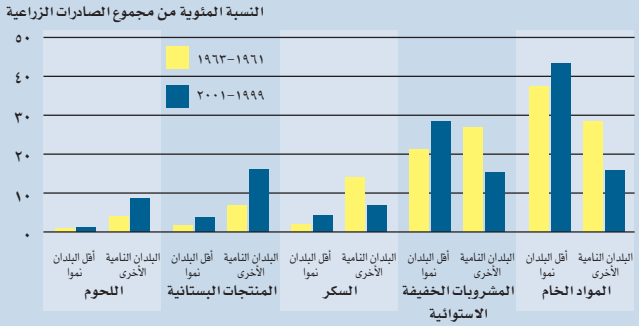

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الأسعار الحقيقية* لمجموعات السلع الزراعية، ١٩٦١–٢٠٠٢

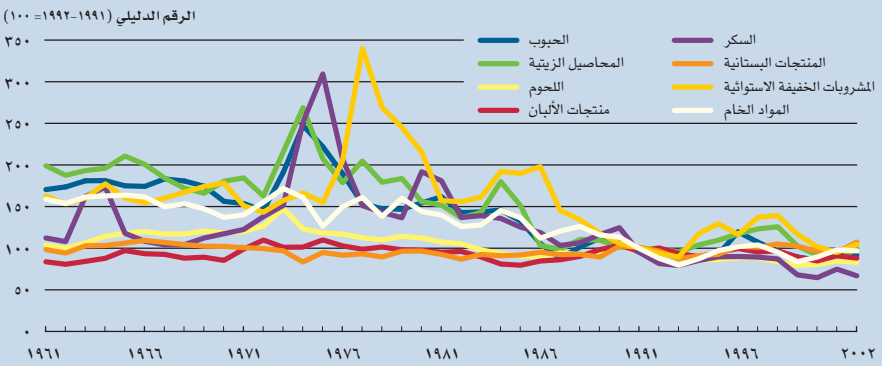

* أسعار السلع الزراعية في الأسواق العالمية مخفضة بحسب قيم وحدة التصدير من جميع صادرات البضائع.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

التقلبات في قيم وحدة تجارة السلع، ١٩٦١–٢٠٠١

كانت التقلبات السعرية في أعلى مستوياتها في السلع الزراعية التي تتداولها البلدان النامية في التجارة.

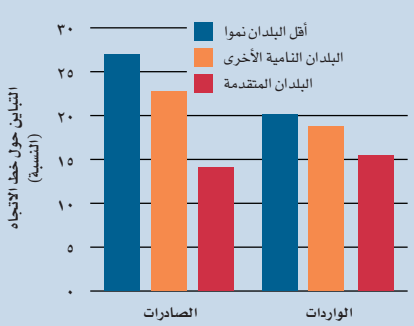

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الاتجاهات طويلة الأجل تكشف عن تغييرات هيكلية

توفر تحركات أسعار السلع في الأسواق العالمية قراءة بارومترية عن أحوال العرض والطلب. فالارتفاعات أو الانخفاضات الحادة في الأسعار تبرز تأثير الصدمات التي تؤثر في الأسواق. ومن ناحية أخرى، تظهر الاتجاهات طويلة الأجل في أسعار السلع تأثير التغيرات في التقانة، وأفضليات المستهلكين، وهياكل السوق، والسياسات، والمؤسسات.

ويكشف الرسم البياني عن أسعار السلع الزراعية، خلال الأربعين عاما الماضية، عن العديد من الجوانب المثيرة للدهشة:

- انخفضت الأسعار الحقيقية للسلع الزراعية بالمقارنة بأسعار السلع المصنعة انخفاضا كبيرا حتى مع ارتفاع الأسعار الاسمية.
- حدثت تقلبات كبيرة في الأسعار الحقيقية حول الاتجاه الهبوطي القائم منذ فترة طويلة.
- كانت التقلبات والانخفاض القائم منذ فترة طويلة أقل وضوحا منذ منتصف الثمانينات.

وخلال العقود الأربعة الأخيرة، انخفضت الأسعار الحقيقية للسلع الزراعية بنحو ٢ في المائة سنويا. وقد أسهمت عدة عوامل في هذا الانخفاض القائم منذ فترة طويلة.

ويمكن توقع انخفاض أسعار السلع الزراعية بالمقارنة بالمنتجات الصناعية بالنظر إلى أن المستحدثات التكنولوجية تؤدي إلى خفض التكاليف والتمكين، عند أسعار معينة، من زيادة الإنتاج بمعدل يتجاوز كلا من النمو السكاني والزيادة في الطلب على السواء الناجمين عن ارتفاع الدخل.

وقد انخفضت كذلك أسعار بعض السلع نتيجة للإمدادات المفرطة التي أشعلتها المنافسة العالمية الحادة في الإنتاج وانخفاض تكاليف النقل والتكنولوجيات الجديدة التي أدت إلى زيادة الإنتاجية وإدخال البدائل الاصطناعية لبعض السلع. وفي بعض الحالات، أدى ظهور منتجات جديدة رئيسية إلى التأثير في توازن الأسواق: ففيما بين ١٩٨٥ و٢٠٠١، مثلا، زادت فيتنام من صادراتها من البن من أقل من ١٠ ٠٠٠ طن إلى أكثر من ٩٠٠ ٠٠٠ طن، وأصبحت بذلك تحتل المرتبة الثانية من حيث أكبر الجهات المصدرة في العالم واستمرت في التوسع في الإنتاج حتى عندما انخفضت الأسعار فيما بين ١٩٩٥ و٢٠٠١.

وأدت إعانات التصدير والإعانات التي تقدم إلى المنتجين في بعض البلدان المتقدمة إلى خفض الأسعار العالمية لكثير من المنتجات الزراعية التي يتم إنتاجها في المناطق المعتدلة مما أدى إلى خفض عائدات التصدير لدى البلدان النامية التي تصدر بعض السلع مثل القطن والسكر والأرز.

وتكشف الاتجاهات الخاصة بالأسعار الحقيقية للسلع عن وجود "حد فاصل" واضح. فمنذ بدء منتصف الثمانينات، تعرضت الأسعار لتقلبات واسعة النطاق، في حين انخفض الاتجاه الشامل بصورة حادة. ومنذ ذلك الوقت، ثبتت التقلبات والاتجاه بصورة كبيرة.

ويوجد تفسير جزئي لهذا التغيير في اتجاه الأسعار الحقيقية للسلع الزراعية يتمثل في تباطؤ النمو السريع في السابق لأسعار السلع المصنعة مقارنة بالأسعار التي أدت إلى تآكل القوى الشرائية للعائدات من الصادرات السلعية في الماضي.

وقد ساعد عدد من العوامل العالمية في تباطؤ الارتفاع في الأسعار الاسمية لجميع السلع المتداولة في التجارة، بما في ذلك الاصلاحات الخاصة بالسياسات التجارية وزيادة التجارة في السلع المصنعة التي كانت أسعارها تميل إلى الهبوط بسرعة أكبر نتيجة للمستحدثات التكنولوجية وزيادة نمو الإنتاجية. وثمة عامل رئيسي تمثل في زيادة الإنتاج والتجارة في السلع المصنعة في البلدان النامية. وفيما بين ١٩٨٠ و٢٠٠٠، ضاعفت البلدان النامية من حصتها في الصادرات المصنعة العالمية بنحو ثلاث مرات، حيث ارتفعت من ١١ إلى ٢٧ في المائة.

واضطلع تحرير التجارة والتغيرات التكنولوجية بدور أيضا في الحد من تقلبات الأسعار، بتقليل أثر الصدمات في جانب الإمدادات. وأتاح تحرير التجارة لطائفة واسعة من البلدان المشاركة في أسواق السلع العالمية، مما قلل من الأهمية النسبية لأوضاع الإمدادات في أي بلد بعينه، كما أن المستحدثات التكنولوجية قللت من حساسية بعض المحاصيل للتأثيرات المناخية. وأدى إنخفاض مستويات الأسعار في السنوات الأخيرة، في ذاته، إلى الحد من نطاق التقلبات واسعة النطاق، على الأقل في إتجاه الهبوط.

نسب التبادل التجاري بالمقايضة للزراعة: نسب قيم الوحدة من الصادرات إلى الواردات

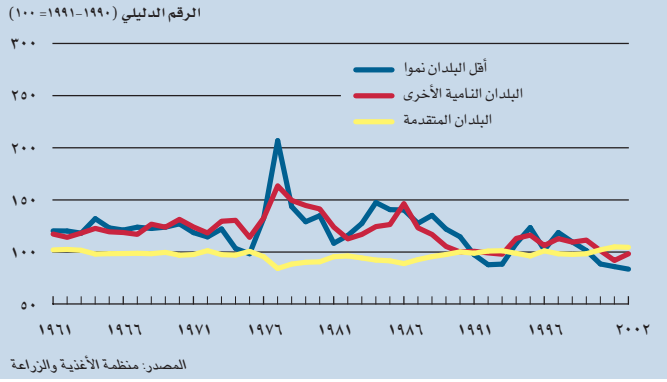

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

نسب التبادل التجاري بالمقايضة للزراعة مقابل المصنوعات: النسب القياسية لقيم وحدة الصادرات الزراعية إلى قيم وحدة الصادرات الصناعية في البلدان المتقدمة

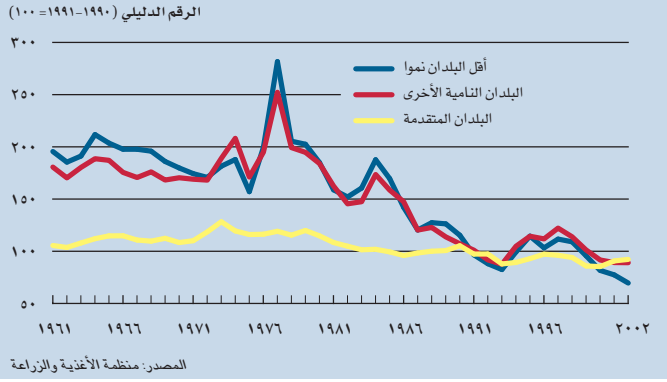

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

أثر شروط التبادل التجاري على البلدان النامية

رغم أنه من الصعب تأكيد أي اتجاه عالمي طويل الأجل وتقديره كميا باستخدام البيانات الإحصائية، فإن الأمر المؤكد هو أن شروط التبادل التجاري للصادرات الزراعية من كثير من البلدان النامية قد انخفضت انخفاضا كبيرا. وكان الانخفاض في أوضح صوره في البلدان الأقل قدرة على تحمل ذلك. بل إن شروط التبادل التجاري إنخفضت، خلال التسعينات، بنسبة ٢٥ في المائة في أقل البلدان نموا، عندما كانت شروط التبادل التجاري للبلدان المتقدمة والبلدان النامية الأخرى مستقرة نسبيا.

ويمكن مواجهة الانخفاض في شروط التبادل التجاري للزراعة بزيادة الكميات المنتجة والمصدرة للمحافظة على القيمة الحقيقية لعائدات التصدير أو زيادتها. والواقع أن الزيادات في كميات الصادرات الزراعية، في البلدان النامية كمجموعة، عوضت تأثير انخفاض الأسعار الحقيقية للصادرات وتجاوزته، لدرجة أن القيمة الحقيقية لعائداتها من التصدير ارتفعت بما يقرب من ٣٠ في المائة خلال العقدين الأخيرين. وبتعبير آخر، فإن "نسب تبادلها التجاري من دخلها من الزراعة" زادت. غير أن تطور نسب التبادل التجاري من الدخل من الزراعة تباينت تباينا كبيرا فيما بين أقل البلدان نموا والبلدان النامية الأخرى. ولم يتسنى لأقل البلدان نموا زيادة عائدات التصدير. وأدى ارتفاع أسعار الواردات خلال الستينات إلى تآكل قوتها الشرائية. وانخفضت العائدات الحقيقية للصادرات الزراعية في أقل البلدان نموا بأكثر من ٣٠ في المائة خلال نفس الفترة. وخلال الأربعين عاما الماضية، انخفضت نسبة التبادل التجاري في دخلها من الزراعة بمقدار النصف.

انخفاض نسب التبادل التجاري للسلع الأفريقية، ١٩٦٠-٢٠٠٠

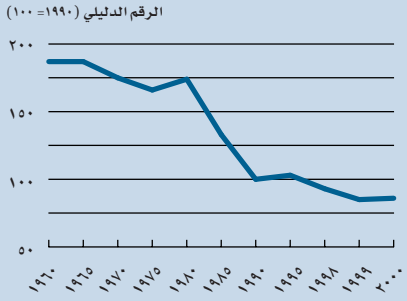

المصدر: الأونكتاد

نسب التبادل التجاري بحسب مجموعات السلع، ١٩٧٥-٢٠٠٠

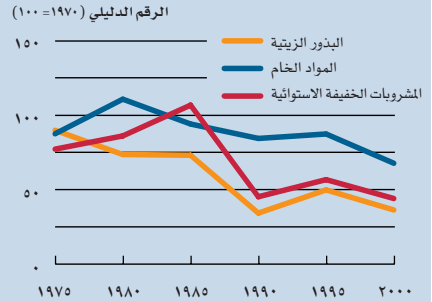

المصدر: الأونكتاد

شروط تبادل الدخل من الزراعة

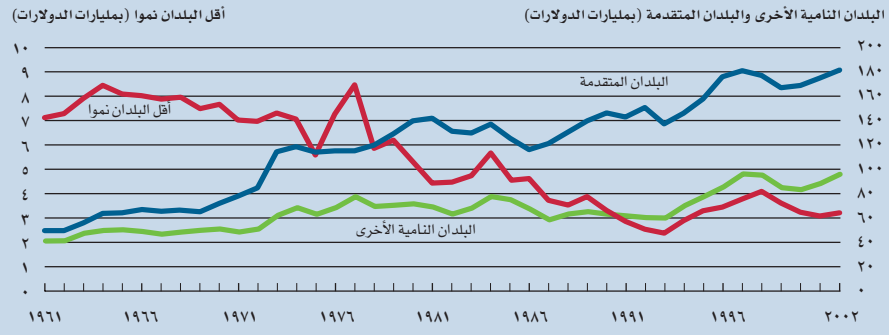

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

والإقليم الذي تعرض أكثر من غيره لانخفاض نسب التبادل التجاري هو أفريقيا جنوب الصحراء. فمنذ السبعينات، أدى تدهور هذه النسبة إلى انخفاض شديد في القوى الشرائية لجميع الصادرات السلعية الأفريقية. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن البلدان غير المصدرة للنفط في أفريقيا فقدت، فيما بين ١٩٧٠ و١٩٩٧، ما يعادل ١١٩ في المائة من مجموع إنتاجها المحلي الإجمالي السنوي، نتيجة لانخفاض نسب التبادل التجاري. ولم تزد كميات التصدير بصورة تكفي لتغطية هذه الخسائر.

تغير شروط التبادل التجاري للسلع الزراعية

تعتبر الأسعار النقدية، بالنسبة للبلدان النامية التي تعتمد بشدة على الصادرات الزراعية للحصول على النقد الأجنبي، أقل وضوحا من الناحية التحليلية مما توفره قوتها الشرائية. وتظهر هذه القوى الشرائية في شروط التبادل التجاري "بالمقايضة" – نسبة أسعار السلع المصدرة إلى أسعار الواردات. ونظرا لأن هذه النسبة تتناقص، فإن كمية الواردات التي يمكن شراؤها من كمية معينة من الصادرات تتقلص أيضا.

وبالنسبة للبلدان التي تشكل التجارة في السلع الزراعية فيها نسبة كبيرة من مجموع التجارة، قد يكون لحركة نسبة التبادل التجاري للزراعة انعكاسات كبيرة على قدرتها على سداد قيمة الواردات الغذائية وعلى تحقيق الأمن الغذائي. وينطبق ذلك، بصورة خاصة، على أقل البلدان نموا وبعض البلدان النامية الأخرى. وخلال فترة إزدهار الأسعار السلعية في منتصف السبعينات وأوائل الثمانينات، زادت أسعار الصادرات الزراعية للبلدان النامية بسرعة أكبر من أسعار الواردات الزراعية الأخرى (الأغذية أساسا). ومنذ منتصف الثمانينات، انعكس مسار هذا الاتجاه. وتعرض الكثير من هذه البلدان لخسائر جسيمة نتيجة لتدهور شروط التبادل التجاري سواء فيما بين الصادرات الزراعية والواردات أو بين السلع الزراعية التي تصدرها والسلع المصنعة التي تستوردها.

وعلى المستوى الإجمالي، لم ترتفع أو تنخفض، بدرجة كبيرة، نسبة التبادل التجاري داخل القطاع الزراعي في مختلف أنحاء العالم فيما بين ١٩٦١ و٢٠٠٢. غير أن النظر إلى شروط التبادل التجاري بصورة منفصلة بالنسبة للبلدان في مختلف فئات الدخل يبين أن البلدان النامية قد تعرضت لتقلبات كبيرة ومستمرة.

وإبتداء من منتصف الثمانينات وحتى الآن، تدهورت شروط التبادل التجاري لكل من أقل البلدان نموا والبلدان النامية الأخرى بدرجة كبيرة. وبالنسبة لأقل البلدان نموا، على سبيل المثال، انخفضت نسبة التبادل التجاري بالنسبة للزراعة بمقدار النصف من الذروة التي بلغتها في ١٩٨٦ إلى مستوى منخفض في ٢٠٠١. ونظرا لأن الكثير من هذه البلدان يعتمد على الصادرات الزراعية في تمويل وارداته الغذائية، فإن انخفاض شروط التبادل التجاري في الزراعة يعرض أمنها الغذائي للخطر.

ومن ناحية أخرى، فلا يوجد، بالنسبة للبلدان المتقدمة، اتجاه طويل الأجل بشأن شروط التبادل التجاري في القطاع الزراعي إذ أن التقلبات التي حدثت خلال الأربعين عاما الماضية كانت تقلبات طفيفة.

تغير شروط التبادل التجاري بالمقايضة فيما بين الزراعة والمصنوعات

إذا كان تدهور شروط التبادل التجاري للزراعة قد أضر بميزان المدفوعات وزاد من أعباء الديون في كثير من البلدان النامية، فإن انخفاض شروط التبادل التجاري فيما بين السلع الزراعية والواردات الصناعية كان له آثار أكثر استمرارا وأشد إضرارا. وفيما بين ١٩٦١ و٢٠٠١، انخفض متوسط أسعار السلع الزراعية التي تبيعها أقل البلدان نموا بما يقرب من ٧٠ في المائة بالمقارنة بأسعار السلع المصنعة التي اشترتها من البلدان المتقدمة.

وقد لاحظ الخبيران الاقتصاديان راؤول بريبيش وهانز سنجر، منذ نحو ٥٠ عاما، تدهور شروط التبادل التجاري بالمقايضة فيما بين السلع الأولية والسلع المصنعة، بمرور الوقت، مع ما ينجم عن ذلك من تحويل الدخل من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة. وشرح الخبيران ذلك من حيث أن اتجاهات النمو الاقتصادي تميل إلى الزيادة في الطلب على السلع المصنعة أكثر منها على المنتجات الأولية، ومن حيث ميل الإنتاجية إلى الزيادة بسرعة أكبر بالنسبة للمنتجات الأولية، ومن ثم دفع أسعار هذه المنتجات الأخيرة إلى الانخفاض بالمقارنة بتلك الخاصة بالسلع المصنعة. وقد تبين لدراسة أجريت مؤخرا أن الإنتاجية زادت بسرعة تزيد ٢٠ في المائة في مجال الزراعة عنها في مجال التصنيع في مختلف أنحاء العالم، وإن كانت أسرع بنسبة ١٠٠ في المائة في البلدان النامية منها في البلدان المتقدمة.

وتشير معظم البيانات إلى وجود انخفاض طويل الأجل في شروط التبادل التجاري بالمقايضة. غير أن معدل الانخفاض يتباين، واعتمادا على الفترة الزمنية المختارة، يمكن أن تؤدي التقلبات في البيانات إلى تعذر التمييز بين الاتجاهات والتقلبات القصيرة الأجل. وعلى الرغم من أن هناك اتجاها واضحا نحو الانخفاض في شروط التبادل التجاري للزراعة مقابل المصنوعات خلال الفترة بأكملها، فإن طبيعة الاتجاه تتغير بوضوح خلال الفترة من منتصف إلى أواخر الثمانينات. ولم تظهر بالنسبة للتسعينات أية اتجاهات هبوطية كبيرة.